الملف

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

ما هي خارطة الطريق لإعادتهم إلى بلادهم؟ النزوح السوري يهدّد ديموغرافيّة لبنان ويُكبّده أضرارًا

بات ملف النازحين السوريين يهدد ديموغرافية لبنان وهويته، في ظل تزايد الاعداد عبر المعابر غير الشرعية، وذلك بعد تنامي الانهيار الاقتصادي في بلادهم. فلا خطة واضحة المعالم لاعادتهم الى سوريا، فيما يتكبد لبنان المزيد من الاضرار المادية، في حين تطلب الامم المتحدة من الحكومة اللبنانية التريث في اتخاذ القرارات

جمع ملف النازحين السوريين تقاطعا في المواقف السياسية نتيجة ضغط الناس والمعاناة الاقتصادية، واجمع الكل رغم التباينات، على ضرورة انهاء هذا الملف الشائك عبر وضع خطة عامة مشتركة تؤدي الى اعادتهم الى بلادهم. وتم التأكيد من مجمل الاطراف السياسيين على عدم قدرة لبنان على التحمل بعدما تضاعفت شكاوى الناس من النازحين الذين بدأوا يستولون على وظائف معينة وعلى انواع من المهن في الصناعة والتجارة وغيرها. لقد اصبحت مسألة النزوح اصبحت عبئا على البلد الذي ينتظر حلولا استرتيجية تنتشله مما يتخبط فيه.

"الامن العام" حاورت ممثل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ايفو فرايسن، والمشرفة العامة على خطة لبنان للاستجابة للازمة والمستشارة الاولى لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتورة علا بطرس، حول الحل في ظل عجز الدولة عن الحلول في المدى المنظور.

فرايسن: المفوضية لا تعرقل عودة اللاجئين الى سوريا

■ ما هي مهمة المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

□ المفوضية منظمة عالمية تكرس عملها لانقاذ الارواح، وحماية الحقوق، وبناء مستقبل افضل للاشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم بسبب الصراعات والاضطهاد. وانسجاما مع ولايتها العالمية، تلتزم المفوضية تقديم الدعم الى الحكومات المضيفة في استجابتها لازمات اللاجئين. في لبنان، يتمثل دور المفوضية في مساعدة الحكومة اللبنانية والمجتمعات المحلية في استضافتها اللاجئين. تعمل المفوضية داخل لبنان من خلال تعاون وثيق مع الحكومة اللبنانية ووكالات الامم المتحدة والعديد من الشركاء الوطنيين والدوليين، لتوفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء والاشخاص عديمي الجنسية والمجتمعات المحلية اللبنانية ومساعدتهم. كما يقدم مكتب المفوضية في لبنان الى الحكومة اللبنانية الدعم المباشر وانشطة تنمية القدرات والمشورة الفنية.

■ ما هي خطتكم تجاه النازحين السوريين؟

□ لا يزال لبنان البلد الوحيد في العالم الذي يستضيف اكبر عدد من اللاجئين مقارنة بعدد سكانه. ولا تزال المفوضية ملتزمة مواصلة تعاونها الحيوي مع الحكومة اللبنانية والشركاء من اجل تلبية حاجات الشعب اللبناني والاستجابة لشواغله. نحن لا نتوانى في هذا الصدد عن مطالبة المجتمع الدولي بدعم هذه الجهود، في حين يستمر البحث عن حلول دائمة للاجئين السوريين. لطالما كنا شفافين في موقفنا. المفوضية لا تعرقل عودة اللاجئين الى سوريا، فيما نأمل في ان تكون الحلول الدائمة والعودة الامنة ممكنة لاكبر عدد من اللاجئين. ان تهيئة ظروف اكثر ملاءمة داخل سوريا امر بالغ الاهمية في هذا السياق، لذا نسعى كمفوضية للمساهمة في تسهيل مثل هذه الظروف، غير اننا ندرك ايضا بأن ثمة تحديات كبيرة تتجاوز نطاق عملنا الانساني. كما نستكمل تعاوننا بشكل وثيق مع المديرية العامة للامن العام في لبنان. فتقوم المديرية بدورها، بالنيابة عن الحكومة اللبنانية، بتسهيل عودة السوريين الذين يعربون عن رغبتهم في العودة الى سوريا ويتسجلون لدى الامن العام بهدف القيام بذلك. في حين ان عمليات العودة التي تيسرها المديرية العامة للامن العام، هي من مهام المديرية، وبالتالي ليست تابعة للمفوضية التي تشارك فيها وتتعاون بشكل وثيق مع الامن العام والجهات الاخرى للتواصل مع اللاجئين وتقديم المشورة اليهم، عندما يكون ذلك ممكنا، كذلك التواجد في نقاط المغادرة قبل عودتهم. على الرغم من التحديات المستمرة، من الضروري المحافظة على ظروف وعلاقات بناءة في لبنان حتى لا تزداد جوانب الضعف لدى جميع المجتمعات، وتتم تلبية الحاجات الاساسية للبنانيين واللاجئين الاكثر ضعفا.

■ ما هو عدد اللاجئين الذين اعيد توطينهم في بلدان ثالثة؟

□ المفوضية، بموجب نظامها الاساسي وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة، مكلفة تنفيذ عمليات اعادة التوطين في بلدان ثالثة كحل دائم واحد الاهداف الرئيسية للميثاق العالمي في شأن اللاجئين (The Global Compact on Refugees). تسمح باعادة التوطين الى بلدان ثالثة بتقاسم المسؤولية واظهار التضامن مع البلدان المضيفة، لاعداد كبيرة من اللاجئين، مثل لبنان، الا انها تعتمد على الحصص التي تتلقاها المفوضية من بلدان اعادة التوطين.

وكعدد اجمالي، منذ العام 2011 وحتى نهاية العام 2023، تمت اعادة توطين حوالى 100 الف لاجئ من لبنان في بلدان ثالثة. في العام 2023 وحده، غادر لبنان 8,985 لاجئا الى بلدان مختلفة بما في ذلك الارجنتين والمانيا وايرلندا وايطاليا واوستراليا واسبانيا وبلجيكا ورومانيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والنرويج وهولندا والولايات المتحدة. في العام 2023، تم تسجيل زيادة بنسبة 9.25% في حالات المغادرة الى بلدان ثالثة مقارنة بالعام 2022 . حتى هذا التاريخ من العام 2024، تمت اعادة توطين 984 لاجئا في بلدان ثالثة.

■ الى اي مدى تتعاونون مع الحكومة السورية؟

□ تعمل المفوضية مع كل الجهات المعنية، بما فيها الحكومة السورية والحكومة اللبنانية وغيرها من البلدان المضيفة المجاورة والمجتمع الدولي، من اجل تذليل المخاوف التي يعتبرها اللاجئون عقبات امام عودتهم باعداد كبيرة. في داخل سوريا، كثفت المفوضية والهيئات الشريكة دعمها للمجتمعات المحلية التي تستقبل العائدين. ويتضمن النهج المتبع برامج مساعدات ملموسة وعملية في مجالات عدة، كالمأوى والمساعدة القانونية والاستحصال على الوثائق المدنية.

■ هل تواجه المفوضية تحديات في التمويل؟

□ تواجه الامم المتحدة، ومعها المفوضية، تحديات تمويلية كبيرة. نتيجة لذلك، سيضطر كل من المفوضية وبرنامج الاغذية العالمي في العام 2024 الى تقديم المساعدات النقدية والغذائية لـ88 الف عائلة لاجئة اقل من العام 2023، مما يعكس انخفاضا بنسبة 32% في عدد العائلات المستفيدة. كما سيتم وقف المزيد من هذه المساعدات اعتبارا من شهر ايار 2024. وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، نواصل كمفوضية تكريسنا لجهودنا الحثيثة في تبادل الوقائع حول الحاجات، وفي مساعي الشراكة، وتعبئة الموارد لضمان عدم انخفاض مستويات التمويل بشكل اكبر في هذه المرحلة الحرجة.

ممثل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ايفو فرايسن.

> نضمن الحماية الدولية للاجئين والتخفيف من الحمل عن كاهل لبنان

■ ما هي خططكم المستقبلية؟

□ المفوضية باقية على التزامها كونها شريكا داعما وشفافا وايجابيا للبنان. فهي تواصل دعوتها الى حشد المزيد من الدعم للبنان وتعبئة الجهود لضمان الاستمرار في تلبية حاجات الفئات الاكثر ضعفا في لبنان والتصدي لشواغلهم على الرغم من شح الموارد. اضافة الى ذلك، نؤكد كمفوضية على اهمية قيام المجتمع الدولي باعطاء الاولوية للحلول الدائمة من اجل ضمان الحماية الدولية للاجئين والمساعدة في تخفيف الحِمل عن كاهل لبنان.

بطرس: نحض الجهات المعنية على تسجيل ولادات النازحين

■ ما هي اعداد النازحين السوريين في لبنان؟

□ اطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية الخطة الوطنية لتسجيل ولادات النازحين السوريين، بالتشاور والتعاون مع شركاء اساسيين كوزارة الداخلية والبلديات ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرين، لاتخاذ وتنفيذ مجموعة من الاجراءات والخطوات، منها الاتفاق على اصدار نموذج موحد لشهادة الولادة التي تعتبر وثيقة مهمة لتثبيت الولادة من قبل الطبيب او القابلة القانونية مما يمكن النازح من تسجيل الولادة لدى مختار البلدة او المنطقة، فضلا عن التعاون مع المحكمة الشرعية في خصوص تسجيل الزواج حيث ان تدني نسبة تسجيل عقود الزواج للنازحين السوريين كان كبيرا، وهذا ما كان يحول ◄

◄ دون تسجيل ولاداتهم. في العام 2018، كانت نسبة تسجيل الزواج في سجل الاجانب للنازحين السوريين 20% لترتفع هذه النسبة تباعا في العام 2023 الى 37%. اضافة الى تدريب الفريق التقني التابع للوزارة عبر خطة لبنان للاستجابة للازمة من قبل الفريق القانوني لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على مخاطر مسألة عديمي الجنسية (مكتومي القيد)، مما خول الفريق القيام بزيارات ميدانية الى مخيمات النازحين والمباني الجماعية للتوعية على مخاطر عدم تسجيل الولادات والمراحل المرتبطة بها، وكذلك الاحالة على الجمعيات الشريكة للحصول على الدعم القانوني والمتابعة الشهرية للتقدم الحاصل. يذكر ان نسبة تسجيل الولادات في العام 2018 في سجل الاجانب، بلغت 21% ثم ارتفعت تباعا لتصل الى 41% عام 2023. كما قام فريق خطة لبنان في الوزارة بتوضيب الملفات الورقية بشكل آمن بعد ان كانت معرضة لمخاطر التلف بحكم مرور الزمن. اما الانجاز النوعي، فكان عبر ارشفة الوثائق ضمن قاعدة بيانات الكترونية متطورة مع مراعاة مبادىء حماية الخصوصية. يذكر ان قاعدة بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية تضم حوالى 243 الف ملف حيث تم الانتهاء من الارشفة في محافظات الشمال، بيروت، جبل لبنان والجنوب، فيما العمل مستمر للانتهاء من محافظة البقاع وبعلبك الهرمل.

■ ماذا تتضمن خطة تسجيل الولادات؟

□ يذكر ان خطة تسجيل الولادات هي كناية عن مجموعة من الانشطة لاستهداف المسجلين وغير المسجلين من الولادات، مع الامل في تنفيذ المشروع المتفق عليه مع الشركاء في القريب العاجل. نشير ايضا الى ان ظروف خارجة عن ارادة الشركاء اخرت تطبيق تسجيل الولادات بمساعدة المختار، ومن اهمية هذا المشروع هو رصد الولادات غير المسجلة مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الشؤون الاجتماعية. بناء على ذلك، نحض الجهات المعنية على تسجيل ولادات النازحين السوريين نظرا الى المخاطر الناجمة عن ذلك، سواء بحرمان الطفل السوري من جنسيته وحماية

المستشارة الاولى لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتورة علا بطرس.

التمويل الدولي في انخفاض مستمر وقد بلغ اخيرا 37%

دولته وعودته اليها في مرحلة لاحقة، وكذلك في الحد من اعباء النزوح على لبنان.

■ كيف يؤمّن التمويل الدولي لهؤلاء النازحين؟

□ عدد النازحين السوريين وفق خطة لبنان للاستجابة للازمة هو مليون ونصف مليون نازح. يتأمن التمويل من المجتمع الدولي عبر وكالات الامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني للتدخلات الانسانية للفئات الاكثر هشاشة ولدعم المجتمع اللبناني المضيف بمشاريع تنموية، مع الاشارة الى ان الوزارة لا تحصل على التمويل للقيام بأية مشاريع او انشطة، بل يقتصر دورها على امرين: 1- تنفيذ السياسة العامة التي وضعتها الحكومة في المحافظة على استقرار لبنان ورصد البرامج واهدافها ومتابعة انشطة الجمعيات، فضلا عن ادارة القطاعات الخمسة بما يتوافق مع توجيهات الحكومة التي تديرها بالشراكة مع الوكالات الاممية المعنية وهي: الحماية وضمنا حماية الطفل، العنف القائم على النوع الاجتماعي، سبل العيش، المساعدات الاساسية، الاستقرار الاجتماعي والايواء. نشير الى ان لبنان غير موقع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 او بروتوكول 1967 وهو يتعامل مع الازمة من ضمن خطة لبنانية، بما يتلاءم مع السياسة الوطنية بمنع برامج الاندماج والانصهار الاجتماعي، وتطبيق القوانين مع مراعاة مبادىء الحماية الدولية والتزاماته تجاه القانون الدولي الانساني.

2- تنفيذ الانشطة الميدانية بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرهما وفق الاختصاص والمهام، لاسيما في كل ما يتعلق بالحماية ويرتبط بانتهاكات حقوق الانسان، الاخلاءات، حالات الطوارىء (الشتاء، الحرائق).

■ هل يكفي التمويل الحاجة المطلوبة؟

□ التمويل الدولي في حالة انخفاض مستمر حيث بلغ 37% عام 2023، مع ان الحاجات في تزايد مستمر، فضلا عن ارتفاع كبير في نسب الفقر لدى السكان الذي بلغ 82% ونعني به الفقر المتعدد البعد الذي طاول مناحي الحياة الكريمة في السكن، الصحة، التعليم والامن الغذائي، وكل ذلك يعرض امن لبنان الاجتماعي لمخاطر الفوضى وعدم الاستقرار.

Dima
HEALTHCARE
DIMA HEALTHCARE S.A.R.L. - Commercial Registry 42323 - Baabda - P.O.Box: 45-308 Hazmieh - Lebanon
Zoghzoghi Bldg. - Damascus International Road - Hazmieh - Tel: 961 5 453900 - Fax: 961 5 454650/1
www.dhc.com.lb / admin@dhc.com.lb